



إلى:

فخامة أوهورو موياغي كينياتا، رئيس جمهورية كينيا

نسخة إلى:

الدكتور فريد أوكنغو ماتيانغي، وزير الداخلية وتنسيق الأمن الوطني

اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان

السيد خوسيه فرانسيسكو كالي تزاوي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية

السيدة ماري لولور، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

معالي ريمي نغوي لومبو، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمنسق المعني بمسائل

الانتقام في أفريقيا

السيدة سويتا مايبغا، رئيسة الفريق العامل المعني بالمجموعات السكانية / المجتمعات المحلية للشعوب

الأصلية في أفريقيا

Board

Maha Abdullah
Cairo Institute for Human
Rights Studies,
Palestine

Binota Moy Dhamai
Asia Indigenous Peoples Pact,
Thailand

Irene Escorihuela Blasco
Observatori DESC,
Spain

Priyanthi Fernando
International Women's Rights
Action Watch Asia Pacific,
Malaysia

Fernanda Hopenhaym
Project on Organizing,
Development, Education, and
Research,
Mexico

Ryan Schlieff
International Accountability
Project,
USA

S'bu Zikode
Abahlali baseMjondolo,
South Africa

Chris Grove
Executive Director

9 تموز / يوليو 2020

صاحب الفخامة،

تُعد الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكبر شبكة عالمية من المنظمات والمناصرين المكرسين لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال حقوق الإنسان، وهي تتألف من أكثر من 280 عضواً مؤسساً وفردياً في 75 بلداً.

ونكتب إليكم للإعراب عن قلقنا العميق إزاء المحاولات الأخيرة لتجريم المدافع عن حقوق الإنسان نالينغويو أولي ترومي وتهديده، بسبب دفاعه عن أراضي المجتمعات المحلية للشعب الأصلي الماساي في كيدونغ بكينيا.

ووفق معلومات موثوقة، في 21 آذار / مارس 2020، احتج أفراد من المجتمعات المحلية للكينت / السوسا التابعة للشعب الأصلي الماساي على تسييج أراضي أجدادهم من قبل موظفين في مزرعة كيدونغ المحدودة تحت حماية الشرطة. وفي 15 حزيران / يونيو 2020، استُدعي العضو في المجتمع المحلي نالينغويو أولي ترومي إلى مركز الشرطة لإبلاغه بأن شهوداً شهدوا بأنه ألقى حجارة أثناء الاحتجاج وأنهم بالتسبب في أذى جسدي واضطرابات. وفي 26 حزيران / يونيو 2020، استُدعي السيد ترومي مرة أخرى إلى مركز الشرطة تحت ستار وجوب أن يستلم بعض الوثائق هناك. وعند وصوله، أُلقي القبض عليه واحتُجز حتى 29 حزيران / يونيو 2020، عندما أُطلق سراحه بكفالة بعد ضغوط من المجتمع المحلي. وأكد السيد ترومي أنه لم يكن حاضراً في الاحتجاج في 21 آذار / مارس 2020 وأن التهم الموجهة إليه باطلة.

ومنذ الإفراج عنه بكفالة، استمرت المضايقات ضد نالينغويو أولي تورومي. فقد زارت الشرطة منزله بحثاً عنه يومي الأربعاء 1 تموز / يوليو والجمعة 3 تموز / يوليو 2020، وهي المرة الثانية التي يُزعم أن مسؤولين من مزرعة كيدونغ المحدودة رافقوا الشرطة فيها. وليس أفراد المجتمع المحلي متأكدين من أسباب هذه الزيارات، لكنهم يخشون مزيداً من الانتقام من السيد تورومي.

وكنعضو في منظمة مجموعة ناراشا لتنمية المجتمع العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكزعيم للمجتمع المحلي الكيبت / السوسوا، شارك نالينغويو أولي تورومي في النضال من أجل أراضي أجداد الماساي منذ عام 2010 ممثلاً للمجتمع المحلي في كيدونغ. ويساورنا القلق لأن التهم الموجهة إلى السيد تورومي هي محاولات لتهديده هو والمجتمع المحلي، وإحباط العمل المشروع في مجال حقوق الإنسان لحماية حقوق المجتمعات المحلية للشعب الأصلي الماساي في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتقرير المصير، بما في ذلك ما يتعلق بأراضي أجدادهم.

ومن المقلق أيضاً ملاحظة أن هذه الأحداث تجري على ما يبدو في سياق واسع النطاق من التجريم والمضايقات والتهديد وغير ذلك من الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن الحقوق في الأراضي الريفية في كينيا. ووفق لمنظمة الحماية الدولية (2017)، فإن المضايقات القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان في كينيا تتخذ عادة شكل الاعتقالات والتهامات والملاحقة القضائية في جرائم متعلقة بحرية التجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن شروط عقابية تتعلق بالكفالة¹.

ونفهم أن هذا الحادث الأخير يحدث في سياق نزاع مستمر يتعلق بأراضي الأجداد في المجتمع المحلي للشعب الأصلي الماساي، المعروفة الآن باسم مزرعة كيدونغ. وعانى الماساي من تجريد هائل من الأراضي يعود إلى الحقبة الاستعمارية، واستمرت هذه الممارسة في ظل حكومات ما بعد الاستقلال². وأنشأت مزرعة كيدونغ المحدودة، التي أسسها مستوطنون استعماريون، مزرعة على الأرض قبل استقلال كينيا، وهي حالياً صاحبة سندات ملكية، في حين أن الماساي يطالب بملكية أراضي الأجداد³.

وأدى ذلك إلى نزاع على الأراضي بين المجتمعات المحلية للشعب الأصلي الماساي ومزرعة كيدونغ المحدودة. ومنذ عام 2010، لا يزال الطرفان منخرطين في قضية قانونية تتعلق بملكية الأرض. وفي عام 2015، صدر حكم قضائي أولي لصالح مزرعة كيدونغ المحدودة، لكن المجتمع المحلي طعن في القرار وتتنظر محكمة للاستئناف في القضية. وفي غضون ذلك، مُنحت الأرض كامتيازات لمشاريع مختلفة، بما في ذلك ميناء جاف وعدة مصانع للطاقة الحرارية الأرضية، وأكيرا 1 وأولكاريا 6 و5. ونُقّدت هذه المشاريع من دون تشاور ذي معنى مع المجتمعات المحلية للماساي، وفي انتهاك لحقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

ووفق مشروع المساءلة الدولية، العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سبق وأثارت هذه المشاريع مخاوف تتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والبيئة، ما أدى إلى سحب بنك الاستثمار الأوروبي التمويل في

1 منظمة الحماية الدولية (2017) "تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق الريفية في كينيا"
2 بن أولي كويزابا (2016) "العدالة المراوغة: اعتراض الماساي على الاستيلاء على الأراضي في كينيا: منظور تاريخي ومعاصر"
3 مشروع المساءلة الدولية (2018) "مشروع محطة الطاقة الحرارية الأرضية أكيرا 1. تقرير عن بحوث وتوعية بقيادة المجتمع المحلي"

أواخر عام 2019، وأدت هذه المشاريع إلى عمليات تهجير قسرية ومتكررة للمجتمعات المحلية للماساي. وشملت عمليات التهجير هذه تدمير بيوت وممتلكات، فضلاً عن منع المجتمعات المحلية للماساي من ممارسة أسلوب حياتها التقليدي⁴. ويعتمد الماساي، كعادة، على أراضيهم لنقل قطعانهم من الماشية والأغنام التي تُعتبر ضرورية لقوتهم. وبالمثل، فإن لهم، بوصفهم شعباً أصلياً، صلة روحية وثقافية بأراضيهم تتجاوز القيمة المادية التي تمثلها.

ووفق الفريق الدولي العامل المعني بالشعوب الأصلية (كانون الأول / ديسمبر 2019)، تتسبب محطات الطاقة الحرارية الأرضية في تدمير البيئة، وتؤثر الغازات السامة التي تطلقها المعامل في جلود السكان وعيونهم. ولاحظ الماساي زيادة في الأمراض الجلدية، والإملاص في الماشية، وزيادة الولادة المبكرة. وذكرت المجتمعات المحلية أن الطاقة الحرارية الأرضية تُستغل من دون أي اعتبار لصحتها وللبيئة⁵.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن على حكومة كينيا التزاماً بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإعمالها وفق المعايير الدولية والقوانين الوطنية. ونود أن نشير إلى أن على الحكومة الكينية واجب ضمان مجموعة من حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية والقوانين الوطنية.

على وجه التحديد، وكطرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن كينيا ملزمة بالدفاع عن حقوق الإنسان التالية، من بين أمور أخرى: الحقوق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ والحقوق في الحرية والأمن الشخصي، بما في ذلك الحرية من الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي؛ والحقوق في المحاكمة العادلة والمساواة أمام المحاكم، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة وعلنية من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة منشأة بموجب القانون.

وكينيا أيضاً طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فقد تعهدت بالالتزام باحترام الحق في مستوى معيشي لائق وحمايته وإعماله، بما في ذلك الحق في مستويات مناسبة من الغذاء والصحة وسبل العيش. كذلك ينص العهدان المذكوران أعلاه على أن "حرمان شعب من وسائل عيشه الخاصة لا يجوز بأي حال من الأحوال".

ويتضمن كلا العهدين الالتزام بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف ثالثة، بما في ذلك الشركات الفاعلة. ووضّح هذا الالتزام في شكل أكبر في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في شأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ويعترف الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي وقعت عليه كينيا، بعدم قابلية حقوق الإنسان كلها للتجزئة. ويعترف الميثاق الأفريقي بحقوق الشعوب الأفريقية في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية ويحظر حرمانها من هذه الموارد في كل الظروف.

⁴ مشروع المساءلة الدولية (2019) "حملة لمجتمع محلي تدفع بنك الاستثمار الأوروبي إلى الانسحاب من مشروع للطاقة الحرارية الأرضية في كينيا" <https://medium.com/@accountability/community-campaign-leads-the-european-investment-bank-to-withdraw-from-geothermal-project-in-kenya-2348c76748a2>

⁵ الفريق الدولي العامل المعني بالشعوب الأصلية (2019) "أثر مشاريع الطاقة المتجددة في مجتمعات الشعوب الأصلية في كينيا"

وبالإضافة إلى ذلك، ينص إعلان الأمم المتحدة في شأن حقوق الشعوب الأصلية على حق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد التي كانت تملكها أو تشغلها أو تستخدمها بطريقة أخرى، وفي الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل إقرار أي مشروع يمس أراضيها. ويعترف الإعلان أيضاً بحق الشعوب الأصلية في الحفاظ على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وتعبيراتها الثقافية التقليدية والتحكم فيها وحمايتها وتطويرها. ويشكل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية معياراً لتفسير الالتزامات التعاقدية ذات الصلة المشار إليها أعلاه.

ونذكر أيضاً بإعلان الأمم المتحدة في شأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي ينص على التزامات، من ضمن أمور أخرى، باتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان حماية الجميع من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو أي عمل تعسفي آخر نتيجة لتصرفاته للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ويشمل ذلك حظر تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو انتهاك معروف لأنظمة العدالة الجنائية يهدف إلى قمع المعارضة. وتدين الهيئات الدولية لحقوق الإنسان هذا التجريم⁶.

وبالمثل، ثمة اعتراف متزايد في القانون الدولي بالحق في بيئة صحية بما في ذلك ما يرد في المادة 24 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك المادة 11 من بروتوكول سان سلفادور. وبيّن جون نوكس، خبير الأمم المتحدة المستقل السابق المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة في تقرير صدر في عام 2013⁷. والحق في بيئة صحية مكفول أيضاً في المادتين 42 و70 من دستور كينيا.

وفي ضوء خطورة الحالة، ندعو حكومة كينيا إلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة على وجه السرعة من أجل:

1. إجراء تحقيقات فورية وفاعلة ومستقلة ومحيدة في الظروف التي أدت إلى توجيه اتهامات إلى السيد نالينغويو أولي تورومي، بما في ذلك التحقيق في أي أثر غير مبرر للشركات أدى إلى تجريم أنشطته المشروعة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.
2. وضع حد لتجريم نالينغويو أولي تورومي وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في كينيا والمضايقات التي يتعرضون إليها، وضمان بيئة تمكينية يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يعملوا فيها من دون التعرض إلى هجمات.
3. اتخاذ كل الخطوات الممكنة للحد من هيمنة الشركات على الدولة والنفوذ غير المبرر للشركات على الشرطة والمؤسسات الحكومية الأخرى والعمليات العامة، بما في ذلك عبر آليات تشريعية وسياسية وتنفيذية وقضائية فاعلة تمكن الدولة من حماية حقوق الإنسان الخاصة بسكانها، بغض النظر عن أي مصالح تجارية قد تكون قيد النظر.
4. تأييد حقوق الإنسان والاستدامة البيئية، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أي مشروع إنمائي محتمل يؤثر فيها وفي أراضي أجدادها وأقاليمها ومواردها الوطنية، وتمكّن الناس من الحفاظ على سبل عيشها والعيش بكرامة.

⁶ انظروا، مثلاً، تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، تقرير، لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، 2015، متاح في:

<http://www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/criminalization2016.pdf>.

⁷ تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، جون إتش نوكس (2013) A/HRC/25/53.

5. توفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الأطراف الفاعلة الخاصة، بما في ذلك عن طريق اعتماد تدابير فاعلة لضمان الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في شأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويشمل ذلك تنظيم نشاط الشركات من خلال التشريعات المحلية التي يمكن أن تضمن مساءلة الشركات، ودعم العمليات المتعددة الأطراف، مثل عملية فريق الأمم المتحدة العامل الحكومي الدولي في جنيف لوضع أداة ملزمة قانوناً لتنظيم نشاط الشركات على الصعيد الدولي.

وأخيراً، يرجى إبلاغنا بأي خطوات تُتخذ لمعالجة هذه الحالة.

مع المودة،

كريس غروف،
المديرة التنفيذية